أحمد دعدوش

المغالطات المنطقية

في وسائل الإعلام





أحمد دعدوش

المغالطات المنطقية
في وسائل الإعلام

الطبعة الأولى ٢٠١٤





منشورات السبيل

مقدمة

مع التطور المستمر لوسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي، يتراجع باطراد دور المثقفين وعلماء الدين والوعاظ في تحريك الرأي العام، لا سيما بعد انطلاق ثورات الربيع العربي مطلع عام ٢٠١١، حيث يسود الخطاب الثوري على حساب العقل ويتزايد الاحتقان بين فئات المجتمع وترتفع وتيرة النعرات الطائفية والعرقية والأيديولوجية، ويصبح الإعلام بجناحيه التقليدي والجديد هو المسؤول الأول عن التثقيف والتوجيه والتوحيد والتفريق في آن واحد.

وإذا كان أرسطو قد لاحظ أن القادة السياسيين يكتسبون شرعيتهم وشعبيتهم من قدراتهم الخطابية وليس من التزامهم بقواعد المنطق، فقد لاحظ غوستاف لوبون إبان الثورة الفرنسية أن القائد الذي يلجأ للمنطق في خطابه الجماهيري يضحي بشعبيته، مما دفع كبار السياسيين في الغرب خلال القرن العشرين للاستفادة من نظريته في «سيكولوجية الجماهير» بطرح الجدل المنطقي جانبا والاهتمام بإلهاب حماس الجماهير وإثارة عواطفها.

المشكلة هنا لا تكمن في استغلال المشاعر بل في توظيفها لتحقيق مصالح ذاتية على حساب المنطق وبما يخالف العقل، ولا نقصد بالمنطق هنا المجادلات الفلسفية التي تقبل الأخذ والرد، بل القواعد العقلية المتفق عليها. ويقع هذا الاستغلال المغرض عندما يتعمد أحدهم ارتكاب مغالطات منطقية بهدف التضليل والإيهام.

تعود أصول المنطق الصوري إلى أرسطو في القرن الثالث قبل الميلاد، وهو منطق لم يسلم من النقد على يد بعض العلماء المسلمين، إلا أنه لعب دورا جوهريا في وضع أسس المنطق الرياضي والمنطق العملي في العصر الحديث، حيث يهتم بعض المختصين في المنطق اليوم بتطبيقات هذه القواعد في مجالات اللغة وعلم النفس والبرمجة ووسائل الاتصال والإعلام.

ويُعد مبحث «المغالطات المنطقية» من أهم تطبيقات المنطق العملي اليوم، فهو يساعدنا على كشف أساليب الخداع والتضليل التي يبثها الإعلام على مدار الساعة في إطار فكري مُقنع لمعظم الناس، حتى المثقفين منهم، مما يجعل من دراسة هذه المغالطات وتعميمها ضرورة حتمية لتوعية الجماهير وتحصينها من التضليل.

ولتحقيق هذه الغاية، عمدتُ إلى تلخيص وتبسيط أهم المغالطات المنطقية الشائعة في وسائل الإعلام اليوم، محاولا قدر المستطاع عرضها بلغة يفهمها الجميع وفي إطار مسلّ يدفع عن القارئ الملل الذي يلازم المباحث الفلسفية عادةً، وقد حرصت على تجاوز المصطلحات والتعريفات ما أمكن والاعتماد أساسا على الأمثلة العملية للإيضاح وتحقيق الهدف.

ولا تفوتني الإشارة إلى أن هذا الكتاب لا يغني عن الكتب المتخصصة لمن يرغب في التوسع، وسيجد القارئ الكريم قائمة بأهمها في مسرد المراجع بآخر الكتاب.

القضايا

يتكون كلامنا في العادة من نوعين من الجُمل هما:

١. الجُمل الإنشائية، كالتي تقوم على الأمر والنهي وإنشاء العقود، وهي لا تحتمل الصدق ولا الكذب، فلا يهتم بها المنطق.

أمثلة: اكتب لي رسالة، لا تذهب إلى السوق، زوجتُك ابنتي.

٢. الجمل التامة الخبرية، وهي التي تتضمن أحكاما موجبة أو سالبة، فهي تحتمل الصدق أو الكذب، وهي التي يهتم بها المنطق لمعرفة حقيقتها، لذا يُطلق عليها في علم المنطق اسم القضية.

أمثلة: كتبتُ لك رسالة، ذهبتُ إلى السوق، فلان هو زوج فلانة.

وتتكون القضية من عدة عبارات، أولها المقدمة -وقد تتضمن القضية عدة مقدمات- وتليها النتيجة. وتنقسم القضايا إلى حمْلية وشرطية، ولكل منهما أشكال متعددة.

مراتب الحجج

صنّف علماء المنطق الحجج المنطقية إلى خمس مراتب بحسب قوة إلزامها، وهي كالآتي:

١. **الحجة البرهانية:** هي التي تفيد اليقين، ويتحقق ذلك إما بالاستدلال المباشر , أو بالقياس الصحيح على قضية يقينية أخرى.

مثال: العدد ٤ ينقسم إلى عددين متساويين , وكل عدد منقسم بمتساويين هو عدد زوجي، إذن فالعدد ٤ زوجي.

٢. **الحجة الجدلية:** هي حجة تتكون من مقدمات مشهورة يعتقد عامة الناس بصحتها بدرجة تقترب من اليقين , أو تكون مقدماتها من المسلّم بها عند الآخرين ولكن لا ترقى إلى مرتبة اليقين التام، وهي تشمل معظم القضايا التي نتداولها في القوانين والمبادئ الأخلاقية والنظريات العلمية.

٣. **الحجة الخَطابية:** هي حجة غير ملزمة ولكنها تفيد الظن الراجح , فهي تعتمد على مقدمات ظنية، ومن أمثلتها الأحكام الفقهية التي تكتسب عند صاحبها صفة الرجحان.

٤. **الحجة الشعرية:** هي الحجة لا تفيد ظنًّا راجحا لاعتمادها على مقدمات وهمية، إلا أن صاحبها يتلاعب بمشاعر الآخرين فيتأثرون بها. ومن أمثلتها الحجج التي يطرحها الشعراء والخطباء والقادة السياسيون لإشعال الحماس في الجماهير، وكثيرا ما تنتشر في وسائل الإعلام لحشد الرأي العام بما يوافق مصالح السلطات.

٥. **الحجة الباطلة:** هي التي تقوم على الغلط أو المغالطة: فإذا تضمنت مقدمات الحجة خطأ غير مقصود فهي «غلط» منطقي، ويجب على صاحب القضية أن يصححه. أما إذا تعمد صاحبها وضع هذا الغلط قصداً بهدف التضليل فيسمى عمله هذا «مغالطة»، ولا خلاف على أن هذا التعمد يُعد عملا منافيا للأخلاق والشرائع.

أشكال المغالطات

المصادرة على المطلوب

هي أن يجعل المغالِط النتيجة التي يريدها في المقدمة نفسها، فهو لا يبرهن عليها بل يفترض صحتها بإعادة صياغتها في النتيجة بطريقة توهمنا بأننا حصلنا عليها كنتيجة للمقدمة.

مثال: يقول أحد مؤيدي النظام الاستبدادي «إن الثورة المسلحة تعني سفك الدماء، وإن سفك الدماء جريمة، إذن فالثورة المسلحة ليست سوى جريمة».

فالقائل هنا انطلق من مقدمة متفق عليها وهي اقتران السلاح بالقتل، إلا أنه أراد أن يضع النتيجة في المقدمة الثانية وهي أن القتل عموما لا بد أن يكون جريمة، وهذا غير صحيح ويحتاج إلى برهان، فقد يكون القتل قصاصا أو دفاعا عن النفس أو ضرورة، فالنتيجة إذن لا يمكن التسليم بها.

الاستدلال الدائري

هو أن يضع المغالِط حجته في حلقة مفرغة، فالمقدمة التي يطرحها لا يمكن إثباتها قبل إثبات النتيجة. وهي مغالطة شائعة جدا وتأخذ أشكالا عدة في الإعلام المؤدلج، حيث يتعمد المغالِط إيهام الناس بأنهم يصدقونه بتقديم ادعاءاته على أنها مسلّمات وأنهم لا يشككون فيها، فيضطر المتلقي تحت تأثير الوهم للتصديق، وربما يعتقد لاشعوريا بأن الجميع من حوله يصدقون.

مثال: يقول كاتب مؤيد للنظام الاستبدادي «الإعلام الحكومي أنكر أنه يكذب، وبما أنه إعلام نزيه فلا بد أن نصدق إنكاره هذا».

ويسمى هذا الاستدلال الخاطئ في المنطق بالدّور، فإثبات المقدمة الأولى (الإعلام الحكومي أنكر أنه يكذب) متعلق بصحة المقدمة الثانية (هو إعلام نزيه)، ولكن المشكلة هي أن المقدمة الثانية ليست من المسلّمات بل هي نتيجة تُقدم مباشرة بدون دليل، لذا نحتاج إلى مقدمة ثالثة تثبتها، وهكذا ندور في حلقة مفرغة.

التعميم المتسرع

تستند معظم معارفنا العلمية على التعميم الاستقرائي، فالنظريات العلمية تدرس تجريبيا حالات عشوائية للظاهرة وتستخرج منها نتيجة ما تعممها على بقية الحالات المشابهة، فيتفق العلماء على اعتمادها نظرية صحيحة مع بقاء احتمال تكذيبها يوماً ما في حال اكتشاف حالات مشابهة لا تخضع لهذا التفسير.

ولا تصح التجارب التي تُعتمد لصحة النظرية ما لم يكن اختيار الظواهر المدروسة عشوائيا وواسعا بحيث يشمل عددا كبيرا من كل أصناف الحالات المقصودة، لكن عندما يقوم الباحث بالانتقاء فلن تكون نتيجة تجاربه صحيحة، كأن يُجري بحثا في علم الاجتماع ويوزع استبيانات على طبقة معينة من المجتمع دون غيرها، فيحصل على نتائج لا تمثل المجتمع كله.

ومغالطة التعميم المتسرع هي تجسيد عملي لهذا البحث الفاشل، ومعظم الناس يمارسونها في حياتهم اليومية بناء على مشاهداتهم الشخصية، وكثيرا ما يعتبرها الصحفيون والمتحدثون في وسائل الإعلام دليلا على صحة آرائهم ونقض حجج خصومهم.

أمثلة:

١. يرصد صحفي غربي وضع المرأة في أفغانستان فيجد أنها محرومة من التعليم ومن حقوق أخرى، فيكتب تقريرا صحفيا يقول فيه «إن شريعة الإسلام مطبقة في أفغانستان وإن المرأة الأفغانية مضطهدة، إذن فالإسلام يظلم المرأة». فالكاتب هنا جعل من التطبيق الأفغاني للشريعة مقياسا وحيدا يعممه على الإسلام في العالم كله.

٢. يقول كاتب أوربي: «إن رجال الكنيسة في القرون الوسطى كانوا يجبرون الناس على الإيمان الأعمى بالنص المقدس، لذا فالدين يقوم أساسا على معارضة العلم والعقل». فالكاتب هنا يعمم خبرته بالدين المسيحي في عصر ما على مئات الأديان الأخرى دون أن يقدم الدليل.

التعميم المطلق

يرتكب البعض هذه المغالطة عندما يصر على تعميم حكم ما ليشمل كافة العناصر المعنية به دون السماح بأي استثناء، وهذا غير مقبول منطقيا ولا علميا، فقد يكتشف الإنسان يوما ما في المستقبل وجود استثناء للقاعدة.

أمثلة:

١. يقول أحد المعلقين «إن أتباع إحدى الطوائف الدينية مؤيدون للنظام في جرائمه ضد الأكثرية من أتباع دين آخر، والمؤيدون لجرائم النظام تجب محاسبتهم، إذن علينا محاسبة كل من ينتمي لتلك الطائفة».

٢. يقول كاتب لاديني «إن حرية التعبير تعني حق الجميع بالإفصاح عن قناعاتهم، وأنا مقتنع بأن المقدسات الدينية ليست سوى خرافة، إذن يحق لي أن أشتم تلك المقدسات بما أشاء وعبر وسائل الإعلام».

وقد تأتي هذه المغالطة بطريقة معكوسة، حيث يعمد المغالِط إلى تعميم حكم واحد سبق حدوثه استثنائيا، فيعتبره حكما عاما يطبق على جميع الحالات، وهذه من أكثر المغالطات فحشاً.

مثال: يقول أحد الإعلاميين المؤيدين لنظام استبدادي «إن وسائل الإعلام نشرت صورا لأحد الثوار وهو يقطع جسد جندي من قوات النظام ويمضغ قطعة من كبده، إذن فالثوار كلهم إرهابيون ومن أكلة لحوم البشر».

ويمكن أن نصنف ضمن هذه المغالطات بعض التطبيقات المتطرفة للنظريات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، حيث يرى أصحابها أن هناك تفسيرات حتمية لمسار التاريخ لا يمكن الخروج عنها، وتسمى النظريات التي تحكم على المستقبل بهذه الدرجة من

اليقين بالنظريات الحديدية. ومن أوضح الأمثلة عليها نظرية كارل ماركس لصراع الطبقات وحتمية صعود الشيوعية في نهاية المطاف، ونظرية نهاية التاريخ التي أطلقها فرانسيس فوكوياما أواخر القرن العشرين وأكد فيها حتمية صعود الرأسمالية كنهاية للتاريخ البشري، ونظريات المؤامرة التي تنسب كل شيء إلى الكائنات الفضائية واليهود وأقطاب رؤوس الأموال في العالم وتستبعد وجود استثناءات خارجة عن معاييرها.

مغالطة التركيب

تعود هذه المغالطة إلى ميل لاشعوري باعتقاد أن الصفات المشتركة بين أشياء أو أشخاص ينتمون لفئة ما يجب أن تنطبق على كل شيء أو شخص ضمن هذه الفئة على حده. ويمكن عكس هذه المغالطة بالانتقال من الكل إلى الأجزاء أيضا، وتسمى عندئذ بمغالطة التفكيك.

وهذا الاعتقاد غير لازم منطقيا في كل الأحوال لكنه قد يصح في أحوال أخرى، وذلك بناء على طبيعة الصفة التي نتحدث عنها، لذا علينا أن نميز بين صفات وخصائص الأشياء والأشخاص وفقا للتصنيف الآتي:

١. الصفات المطلقة التي لا تتضمن مقارنة مثل اللون والخامة والجنس، في مقابل الصفات النسبية التي تتضمن المقارنة مثل الطول والمقاس والحجم وصفات الشخصية.

٢. الصفات غير البنيوية أي التي لا علاقة لها بتركيب وبنية الشيء مثل وزنه، في مقابل الصفات البنيوية التي تتعلق بتركيبه مثل كونه جيدا أو متينا أو شكله مربع.

وتقع المغالطة عندما يتعمد المغالط تعميم صفات الأجزاء لجعلها صفة للمجموعة كلها في حال كونها صفات نسبية وبنيوية، لكن هذا التعميم مقبول في الصفات المطلقة والمستقلة عن البنية، فيجوز مثلا أن نقول إن السرير خشبي لأن جميع أجزاءه مصنوعة من الخشب، ولكن لا يجوز القول إن السرير رخيص لأن كل قطعة منه على حده رخيصة الثمن.

مثال: يقول صحفي «إن جميع أعضاء الوفد المفاوض يمتلكون مهارة تفاوضية عالية، إذن فلا بد أن الوفد سيحقق نتائج مشرفة».

التحريف

يتعمد البعض تحريف الكلمات لتغيير معانيها بما يحقق أهدافه، وقد يكون ذلك بالتصرف في حركات الكلمة أو حروفها.

مثال: يقول كاتب «إن العِلمانية مشتقة من العِلم فهي لا تصطدم بالدين بل تسعى للاحتكام إلى المنهج العلمي التجريبي بدلا من الاعتقاد بنفي السببية عن سنن الكون». فالكاتب هنا لجأ إلى التحريف عندما زعم أن مصطلح العلمانية (بكسر العين) مشتق من العِلم، مع أنه يُنطق في الأصل بفتح العين اشتقاقا من العالم الدنيوي كما هو الأصل في اللغات الأوربية التي تُرجم المصطلح عنها، فالعَلمانية تعني الدنيوية التي تقف على النقيض مع الدين.

الألفاظ الملغومة

يقول ابن جني في كتابه «الخصائص» إن الكلام لا يسمى لغة إلا إذا تم العقد (الاتفاق) على مصطلحاته الدلالية بين المتكلم والسامع، وبذلك تأخذ اللغة صفة العقود الدلالية المتفق عليها بين طرفين.

وكثيرا ما تحمل الألفاظ معاني مترادفة تختلف مدلولاتها بحسب مقصود القائل، فإذا كانت لإحدى الكلمات احتمالات متساوية في المعنى المراد منها وجب التوقف في تفسيرها والرجوع في ذلك إلى معرفة مراد المتكلم، كما يقول ابن جني. وهذا أمر متفق عليه بين علماء اللغة والتفسير وأصول الفقه والمنطق.

وقد وضع بعض مفكري ما بعد الحداثة نظريات جديدة في العقود الأخيرة تعطي المتلقي الحق في التفسير والفهم كما يشاء، وما زالت هذه النظريات تلقى الكثير من النقد، وهي تبقى على أي حال ضمن دائرة الاجتهاد الأدبي في قراءة النص ولا تعني تغير المنطق العقلي وقواعده.

إذن فعندما يحاول المغالِط استخدام بعض الألفاظ «الملغومة» بما تحمله من معاني متعددة لصرف الانتباه عن الحجة فهو يرتكب مغالطة منطقية.

أمثلة:

١. يقول كاتب «إن الديمقراطية تعني حكم الشعب، أي منح الشعب سلطة التشريع، والتشريع لا يكون إلا لله، إذن فالديمقراطية كفر»، لكن مصطلح الديمقراطية في الأدبيات السياسية بات يحمل تطبيقات وأشكالا كثيرة، وهو لا يستلزم هذا المعنى بالضرورة.

٢. يكتب صحفي الخبر الآتي «زعم المتحدث باسم وزارة الخارجية أن بلاده لم تدخل في محادثات ثنائية مع الكيان الصهيوني»، فاستخدام كلمة «زعم» ليس موفقا في الصياغة الإخبارية لأنه يحمل أحيانا معنى الادعاء الذي يحتمل الكذب، والصواب هو اختيار كلمات قاطعة الدلالة ومحايدة مثل: صرّح، قال، نفى، أكد.

السؤال الملغوم

يتعمد المغالِط في هذه الحالة طرح سؤال يتضمن بذاته اتهاما غير مبرَّر، فيضع خصمه أمام خيار صعب بحيث تصبح إجابته اعترافا ضمنيا بالتهمة، وهذه الصياغة يستخدمها المحققون في العادة لتوريط المتهم عملا بالقاعدة المغلوطة «المتهم مدان حتى تثبت براءته» بدلا من العكس.

مثال: يسأل ضيف في برنامج حواري خصمه لإحراجه «هل توقفت عن قبض عمولتك من الصهاينة مقابل معارضتك للنظام؟»، فحتى لو أجاب الضيف بقوله «لا» فهو يعترف ضمنيا بأنه كان يقبض تلك العمولة سابقا.

والواقع هنا أن هذا السؤال مركب من عدة أسئلة يمكن تفكيكها كالآتي: هل تلقيت عمولة من جهة ما لتعارِض النظام؟ وإذا كنتَ قد تلقيتها فهل هي من الصهاينة؟ وإذا كنتَ قد فعلت فهل كان ذلك لأكثر من مرة؟ وإذا كان الأمر كذلك فمتى توقفت عن التلقي؟

ولو كان المغالِط منصفاً فسيكتفي بعرض السؤال الأول من بين الأسئلة الأربعة السابقة، وبمجرد أن ينفي خصمه فلا داعي لإكمال الأسئلة الأخرى بما تتضمنه من اتهام.

وقد يأخذ السؤال الملغوم شكلا آخر يتضمن دفع الخصم للإقرار بأمر ما، ثم توريطه بالتهمة التي يتم إلصاقها بذلك الأمر وبطريقة غير مبررة.

مثال: يسأل ضيف في برنامج حواري خصمه «أنت من مؤيدي المظاهرات التي ترفع شعارات طائفية، هل يمكنك أن تنكر تأييدك لها؟». فالخصم مضطر للاعتراف بأنه مؤيد للمظاهرات لكن هذا لا يعني أنه يؤمن بالطائفية.

استخدام المتشابِهات

الألفاظ والعبارات «المتشابهة» هي تلك التي تحمل أكثر من معنى ويصعب التحقق من مراد قائلها تماما، كما تُطلق على الألفاظ التي لا يمكن إدراك معناها وفقا لتعريف الجرجاني، ويقابلها في الضد الألفاظ المُحْكمة، أي التي تحمل معنى واحدا لا لبْس فيه.

وقد وردت بعض العبارات والألفاظ المتشابهة في النص القرآني الكريم، ولعل الحكمة من ورودها هي الامتحان والإعجاز، إذ تقول الآية الكريمة «فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله»، ولتفسير الآية آراء عدة ذكرها العلماء.

وعندما يذكر المغالِط عبارة متشابهة كمقدمة وهو يقصد بها معنى ما، ثم يستخرج منها نتيجة بناءً على معنى آخر فيكون قد ارتكب مغالطة منطقية.

وكثيرا ما يلجأ المنجمون والدجالون لهذه الحيلة كي تبقى نبوءاتهم الكاذبة حمّالة أوجه، فيتمكنون من تأويلها لتتوافق مع مستجدات المستقبل الذي لا يعلمه إلا الله، ولعل أوضح مثال على هذه الخدعة نبوءات نوستراداموس.

مثال: يقول رجل دين غير مسلم في برنامج حواري «إن القرآن يخاطب دائما المؤمنين بقوله يا أيها الذين آمنوا، والإيمان صفة عامة تشمل كل من يؤمن بالله، فلماذا يصر البعض على تكفيرنا لمجرد كوننا غير مسلمين؟». فالمتحدث هنا استشهد بمقدمة صحيحة عن ورود صفة الإيمان في القرآن الكريم، ثم ادعى دون دليل أنها تشمل أديانا أخرى غير الإسلام، ليصل إلى نتيجة باطلة.

تجاهل القضية

تكاد هذه المغالطة تطرق أسماعنا كل يوم في البرامج الحوارية، فكثيرا ما يحاول أحد المتحدثين التهرب من الأسئلة والاستحقاقات المُحرجة بالقفز فوقها ومحاولة إثبات قضايا أخرى، وقد يكون إثباته لهذه القضايا صحيحا لكن هذا لا يعني أن القضية التي تهرب منها ستكون بالضرورة صحيحة.

أمثلة:

١. قد يُطرح سؤال عما إذا كان قيام وزير الدفاع بعزل الرئيس المنتخب انقلابا عسكريا أم لا، فيسارع المدافع عن الجيش إلى الحديث عن أخطاء الرئيس المعزول وعن خروج مظاهرات مناهضة له في يوم العزل، وهو لا يحاول هنا البحث في طبيعة الإجراء الذي قام به الجيش ومدى تحقق شروط الانقلابات العسكرية عليه، بل يبرره بأمور أخرى قد تكون صحيحة.

٢. يسأل المحاور ضيفه عن مشروعية الاحتجاجات السلمية المطالبة بحقوق الإنسان، فيكتفي الضيف المؤيد للنظام بالقول «إن النظام كان يتصدى منذ سنوات لمؤامرة كونية تستهدفه نظرا لتمسكه بخيار الممانعة»، فهو يثبت قضية أخرى قد تكون صحيحة دون أن يتطرق إلى القضية المطروحة والمتعلقة بمطالب المحتجين.

سمكة الرنكة الحمراء

هناك خلاف بشأن أصل هذه التسمية، ومن أرجح الأقوال أنها تعود لاستخدام سمكة الرنكة الحمراء من قبل الفارين من العدالة والصيادين بسحبها على الأرض وراءهم في البراري والغابات، وذلك لتضليل كلاب الحراسة برائحتها فلا تتمكن من تمييز رائحتهم وتعقبهم، ثم استُخدمت هذه الاستعارة في المنطق أوائل القرن التاسع عشر في بريطانيا.

ويتعمد مرتكب هذه المغالطة صرف اهتمام الآخرين بالحديث عن قضية أخرى وإثارة مشاعرهم بها للتغطية على قضيته التي يعجز عن إثباتها، وهذه مغالطة أكثر تضليلا من السابقة (تجاهل القضية) فالمغالِط هنا لا يسعى لإثبات قضية أخرى صحيحة بتجاهل قضيته بل يقفز إلى قضية مغايرة لإثارة المشاعر، وقد تكون أيضا خاطئة.

أمثلة:

١ . يسأل المحاور ضيفه عن مشروعية مطالب المحتجين ضد النظام الاستبدادي، فيقول المؤيد للنظام إن أنظمة المنطقة العربية كلها استبدادية أيضا، ثم يتساءل الضيف «لماذا تسلطون الضوء فقط على نظامنا وتتجاهلون استبداد أنظمة أخرى؟». وبهذا يحاول المغالِط إحراج صاحب مُحاوره وإثارة حنق المشاهدين من مواطني الدول الأخرى ضد أنظمتهم كي يبرر استبداد نظامه.

٢ . يسأل المحاور ضيفه «لماذا لم تنجح السلطات في الوفاء بوعودها وحل أزمة انقطاع الكهرباء؟»، فيجيب الضيف بأن النظام السابق (الذي انقلبت السلطات الجديدة عليه) لم يفِ بوعوده أيضا. وقد يكون الضيف مضللا في حديثه هذا بصرف الاهتمام إلى أخطاء خصومه أو بالافتراء عليهم.

التفسير بالتسمية

يرتكب المغالط هذه المغالطة عندما يقفز فوق أسباب المشكلة ويكتفي بتسميتها بطريقة لا تخلو من التضليل، فقد تكون هناك أسباب عدة ولا يكفي الاقتصار على التسمية.

مثال: يسأل مذيع تلفزيوني متحدثا عسكريا «لماذا تمكن المتمردون من السيطرة على البلدة بالرغم من أهميتها الاستراتيجية لديكم؟»، فيجيب المتحدث «إنه انسحاب تكتيكي». فالجواب هنا يقتصر على تسمية الإجراء الذي حدث دون أن يجيب على جوهر السؤال الذي يبحث عن أسباب هذا الانسحاب، وقد لا يكون مجرد انسحاب تكتيكي بل هزيمة عسكرية أو نتيجة تواطؤ وفساد.

المغالطة البهلوانية (مهاجمة رجل القش)

كان الجنود الأوربيون في القرون الوسطى يتدبون على المبارزة والرمي بمهاجمة دمية كبيرة مصنوعة من القش، وقد اشتُقت هذه المغالطة من تلك المبارزة لأن المغالِط يهدف فيها إلى مبارزة خصم مزيف بدلا من خصمه الحقيقي، فهو يحيد عن القضية الأساسية ويناقش بعض أجزائها الضعيفة أو يضرب عليها أمثلة جزئية لا يصح تعميمها، ثم يصرف الانتباه إلى مجادلاته تلك بعيدا عن جوهر القضية.

وقد لا نبالغ إن قلنا إن وسائل الإعلام تمارس هذا التضليل يومياً عشرات المرات، حيث تسلط الضوء على جانب أو مثال أو قصة ما لتسارع إلى التعميم واستدرار المشاعر تجاه قضية أكثر شمولا.

أمثلة:

١. هاجم الرئيس الأميركي السابق ليندون جونسون في حملته الانتخابية عام ١٩٦٤ منافسه بالقول «إن التصويت لصالح غولد ووتر هو تصويت للحرب النووية»، وهذا تنميط ساذج بربط مرشح للرئاسة بقضية واحدة ومنفّرة.

٢. يقول أحد مؤيدي الأنظمة المستبدة «المحتجون يطالبون بالحرية، والحرية تعني الحرية الأخلاقية والانفلات الجنسي، إذن فالاحتجاجات كلها ضد أخلاق المجتمع»، وهذا انحراف عن المناقشة إلى قضية خاطئة ومزيفة.

٣. يقول مثقف إن «الاعتقاد بوجود نخبة من اليهود تدبر مؤامرة عالمية هو أمر يتناقض مع الإيمان بالله، فلا يجوز أن نقول إن هناك جهة ما قادرة على التحكم بالعالم كله وكأنها تملك قدرات إلهية». فالمثقف هنا لم يناقش الأدلة التي يقدمها خصمه، بل زعم أن الإيمان بالمؤامرة يؤدي إلى الشرك بالله، ثم اتخذ من هذه الحركة البهلوانية طريقا لضرب النظرية من أطرافها.

مغالطات الشخصنة

كثيرا ما يتعمد المغالِط الطعن في شخص صاحب القضية بدلا من الانشغال بتفنيد القضية نفسها، وتأخذ هذه المغالطات أربعة أشكال معروفة وشائعة:

١ . **القدح**: هي من أكثر المغالطات شيوعا في حواراتنا اليومية ووسائل التواصل الاجتماعي والبرامج الحوارية، فكثيرا ما نسمع أحد الضيوف على الشاشة يطعن في الخصم الذي يقابله خلال الحوار مستحضرا تاريخه وأخطاءه، وقد يكون هذا مقبولا عندما يتعلق الطعن بالقضية نفسها ويشكك في مصداقية قائلها، ولا سيما عندما يكون هذا القائل ناقلا لرواية ما وهو شخص غير مؤهل للثقة في النقل، لذا اهتم علماء الحديث المسلمون بالجرح والتعديل في تصنيف الرواة حسب عدالتهم وقدرتهم على الحفظ والضبط.

٢ . **التعريض بالانتماء**: كثيرا ما يلجأ المغالِط للغمز واللمز بشأن انتماءات خصمه وميوله السياسية وخلفيته الطبقية أو الأيديولوجية.

مثال: يتحدث ضيف في برنامج حواري عن الاستبداد في دولة ما، فيقول خصمه «كيف لي أن أصدق ما تقول وأنت تنتمي أصلا إلى دولة أكثر استبدادا؟». فهو يحاول إثبات خطأ القضية بناء على انتماء قائلها مع أنها قد تكون صحيحة.

٣ . **أنت أيضا تفعل ذلك**: يتهرب المغالِط هنا من عبء المناقشة بإثبات أن خصمه مخطئ بنفس الخطأ الذي يحاول التهرب منه، فهو لا يناقش هنا القضية نفسها بل يكتفي بإثبات أنه ليس وحده المخطئ، لكن خطأ الخصم لا يبرر خطأ المغالِط، كما أن الخصم ربما يكون قد تاب عن خطئه دون أن يعلم الآخر ذلك.

مثال: يتحدث أحد الناشطين الثوريين في برنامج حواري عن انتهاكات النظام لحقوق الإنسان، فيردّ خصمه بالقول «إن لدي وثائق تؤكد أنك متورط أيضا في انتهاكات مماثلة بحق جنود النظام المعتقلين لديكم».

الاحتكام إلى السلطة

كثيرا ما نلجأ في أحكامنا وقراراتنا ومعلوماتنا إلى الخبراء والمتخصصين وأصحاب النفوذ، وهو أمر مقبول عندما يكون احتكامنا إليهم في مجال تخصصهم ومجردا عن التقديس والاعتقاد بعصمتهم عن الخطأ.

لكن المغالطة تقع عندما يعمد أحدهم إلى القول بأن صحة القضية ترتبط فقط بصدورها عن سلطة ما سواء كانت علمية أو سياسية أو مشهورة، وغالبا ما نواجه هذه المغالطة في وسائل الإعلام ضمن إحدى الحالات الآتية:

١. أن يكون الاحتكام إلى السلطة في قضية تقع خارج اختصاصها: وهذا شائع كثيرا في الإعلام المؤدلج، فبمجرد الاكتفاء بإطلاق لقب خبير سياسي أو محلل استراتيجي على الضيف المتحدث يتم الإيحاء للمشاهد بأن كل ما يصدر عنه سيكون صحيحا، كما يستشهد البعض بأقوال فقهاء السلطان في قضايا سياسية لا علاقة لها بالفقه لإثبات خطأ المعارضة.

٢. أن تكون السلطة مجهولة: كأن يقول أحدهم «إن الكثير من المؤرخين الفطاحل أنكروا أن يكون مصطفى كمال أتاتورك يهوديا ماسونيا، وعليه فإن سقوط الخلافة العثمانية لم يكن نتيجة مؤامرة ماسونية». فالمغالِط هنا لم يذكر أسماء المؤرخين «الفطاحل»، ولم يناقش صحة هذه الرواية التاريخية.

٣. أن تكون السلطة منحازة وغير محايدة: ففقهاء السلطان ليسوا مصدرا معتمدا للفتوى في القضايا الدينية ذات العلاقة بالسياسة، لانحيازهم إلى الأنظمة التي ترعاهم وتغدق عليهم الألقاب والمناصب والأموال.

٤. غض الطرف عن الخلاف بين السلطة المُحتكم إليها وسلطات أخرى مماثلة: فالمعارضون للثورات يحتكمون إلى الإمام النووي للاستشهاد بقوله إن العلماء أجمعوا في عصره على حُرمة الخروج على الحاكم، ويتجنبون بذلك الاحتكام إلى آراء أخرى مخالفة.

٥. أن يكون رأي السلطة قديما وبحاجة للتجديد: فالفتوى القديمة القائلة بشرعية حُكم المتغلب (أي الحاكم الذي يصل للحكم بالقوة) -لتبرير شرعية الطغاة المعاصرين- قد لا تنطبق حيثياتها على الواقع السياسي اليوم، مما يتطلب الاحتكام إلى اجتهاد جديد.

الاحتكام إلى سلطة الآباء والتقاليد

هذا غلط شائع جدا في كل شعوب العالم، لذا لا ينتبه معظم الناس إلى تعمد أحد المتحدثين في الإعلام لارتكاب هذه المغالطة المنطقية.

وقد أوضح القرآن الكريم أن تقليد الآباء هو السبب المشترك للضلال بين الأمم، إذ تقول الآية الكريمة في سورة الزخرف ﴿وكذلك ما أرسلنا من قبلك في قرية من نذير إلا قال مترفوها إنا وجدنا آباءنا على أمة وإنا على آثارهم مقتدون﴾.

مثال: تقول إحدى الكاتبات «إن المرأة في مجتمعنا لم تكن ترتدي هذا الحجاب الأسود الذي يغطي كل جسدها، فهو لباس دخيل، لذا ينبغي علينا نبذه من المجتمع». فالكاتبة هنا لم تناقش أسباب رفضها لهذا الزي بل اكتفت بالدعوة إلى نبذه لعدم توافقه مع تقاليد الأجيال السابقة.

التجريم بالتبعية

يرتكب البعض هذه المغالطة عندما يحكمون على قضية ما بأنها باطلة لمجرد أن إحدى الجهات تؤيدها، فقد تكون آراء تلك الجهة خاطئة في أمور كثيرة لكن هذا لا يستلزم أن يكون موقفها من القضية المعنية خاطئا بالضرورة.

ومن الجدير بالذكر هنا أن نلفت إلى أن سقوط مصداقية بعض المصادر قد يكون مبرِّرا قويا لنفي صحة ما يصدر عنها، ولكن هذا يتطلب تقديم أدلة كافية لإثبات انعدام مصداقيتها في كل ما يصدر عنها مئة بالمئة، كي نحصل على نتيجة منطقية تفيد اليقين.

فإذا قال علماء الحديث على سبيل المثال إن شخصا ما «متروك الحديث» بعد أن تيقنوا من كذبه، فهذا يعني أنه لا يمكن اعتماد شيء مما يرويه من الأحاديث لوجود شك فيها، لكن هذا لا يعني بالضرورة أن كل ما يقوله حتماً كذِب.

مثال: يقول متحدث على إحدى الفضائيات «الصحيفة الفلانية هي التي ذكرت هذا الخبر، وكلنا نعلم أن تلك الصحيفة ناطقة بلسان حزب متطرف، إذن فلا بد أن الخبر مكذوب».

وقد تأخذ هذه المغالطة شكلا آخر، حيث يتهم المغالِط شخصا أو جهة ما بالانتماء لجهة أخرى لمجرد إثبات توافقهما بالآراء في قضية أو عدة قضايا، لكن هذا الاتهام يتطلب إثبات الانتماء نفسه وليس التوافق في الرأي.

مثال: يردد أحد أنصار النظام المستبد «المعارض الفلاني يطالب بإسقاط النظام، والصهاينة أيضا يطالبون بذلك، فكيف يُنكر إذن عمالته للصهاينة؟».

مغالطة المنشأ

في هذه الحالة يحكم المغالِط بصحة أو خطأ القضية بناء على مصدرها، فإذا كان هناك رأي ما قد صدر عن جهة يبغضها سارع إلى الحكم ببطلانه، والعكس صحيح.

مثال: يقول كاتب صحفي «إن مبدأ تداول السلطة عبر الانتخابات قد نتج عن أفكار المدرسة الليبرالية الأوربية، وهذه المدرسة هي ذاتها التي ابتكرت النظام الرأسمالي الإمبريالي، لذا فهو مبدأ إمبريالي رجعي».

الاحتكام إلى الحداثة

يحاول المغالِط في هذه المغالطة إيهام خصمه بأنه جاهل ومتخلف عن ركب التطور والحداثة، كي يجبره لاشعوريا على الاقتناع بحجته، فيكتفي المغالِط بالقول إن رأيه هو الأحدث ومن ثم فهو صحيح، وهذه مغالطة صارخة الوضوح، فالحق لا يرتبط بالقِدم ولا بالحداثة.

أمثلة:

١. يقول أحد الباحثين إن «الاعتقاد بصحة النصوص الدينية التي تتنبأ بوجود يأجوج ومأجوج يتعارض مع العلم الحديث، إذن يجب تأويل هذه النصوص». فالباحث لم يوضح وجوه التعارض بين تلك النصوص والعلم الحديث ولم يفند القضية بدليل عقلي منطقي.

٢. يجادل محاور تلفزيوني أحد الضيوف بقوله «إن كل ما تقوله الآن ليس إلا نظريات اشتراكية تعود للحقبة الماضية، وقد عفا عليها الزمن، فكيف تريد أن نطبقها اليوم؟». وهذه المغالطة تتكرر كثيرا إلا أنها ليست حجة، فقد تكون النظريات القديمة صالحة لأزمان أخرى.

الاحتكام إلى الاشمئزاز

يحاول المغالِط هنا اللعب على وتر الغرائز والمشاعر فيربط بين القضية التي يريد تفنيدها وبين أمور أخرى تثير الاشمئزاز أو النفور، دون أن يطرح حجة منطقية.

وقد يلاحظ القارئ الكريم أن وسائل الإعلام تمارس هذه المغالطة على مدار الساعة، حيث تلاحقنا الصور النمطية يوميا في الرسوم الكاريكاتورية والأفلام والمسلسلات والبرامج الحوارية، وحتى في نشرات الأخبار.

مثال: يقول أحد مؤيدي النظام المستبد في برنامج حواري «إن جميع الذين يخرجون للاحتجاج ضد الحكومة هم من سكان المناطق العشوائية، أما أحياء المدينة الأخرى فهي تنعم بالاستقرار، إذن فالاحتجاجات لا تمثل كل الشعب». فالمتحدث هنا تعمد ذكر صفة طبقية منفّرة لتنميط المحتجين وليس فقط لإثبات أنهم لا يمثلون الجميع، وإلا فقد كان بإمكانه الاكتفاء بالقول إن الاحتجاجات تخرج في بعض المناطق دون تحديد هويتها الطبقية التي لا تخلو من التحقير أيضا.

الاحتكام إلى الشفقة

يستند المغالِط في هذه الحالة إلى استدرار عطف الآخرين لإثبات قضيته بدلا من اللجوء للحجة العقلية، وقد يكون التعاطف مع المحتاجين والمنكوبين مقبولا أخلاقيا إلا أنه ليس حجة لإثبات أو تفنيد أي قضية.

مثال: أثناء ثورة يناير ٢٠١١ في مصر اتصلت إحدى مؤيدات الرئيس حسني مبارك ببرنامج حواري على قناة مصرية وحاولت إثبات «الظلم» الواقع على مبارك من قبل الثوار عبر بكائها المقترن بالقول «هل يجوز أن نفعل هذا بأبينا؟».

وقد تكررت هذه المغالطة كثيرا في الإعلام المصري عندما ألقى مبارك خطابه الثاني متحدثا عن «إنجازاته»، فسارع بعض مقدمي البرامج إلى ذرف الدموع تعاطفا مع الرئيس المسنّ، وتحدثوا مطولا عما قدمه للبلد وعن عدم احترام الثوار لكبر سنّه في هتافاتهم، دون أن يتطرق أحدهم إلى مصداقية المطالب التي تصدح بها حناجر المحتجين.

الاحتكام إلى الأمنية

قد نرتكب هذه المغالطة في حياتنا اليومية كثيرا دون أن نشعر، فنحن نرفض أو نقر بعض الخيارات بناء على أمنياتنا بدلا من تبريرها منطقيا، وإذا كان هذا مقبولا من الناحية النفسية أو العملية في بعض الأحيان فهو غلط منطقي لا يؤدي إلى نتائج عقلية صحيحة، وقد يصبح مغالطة عندما يتعمد أحدنا استغلالها للمحاجة.

مثال: يقول كاتب في صحيفة رياضية «لا يمكن أن نخسر المباراة أمام هذا الفريق، ففريقنا استقدم أفضل مدرب في العالم، لذا أؤكد لكم أن قرار الحكم كان خاطئا».

الاحتكام إلى الجهل

يزعم المغالِط في هذه الحالة بأن القضية صحيحة طالما لم يبرهن خصمه على بطلانها، فهو يحتكم بذلك إلى جهل الخصم بالدليل، كما يمكن أن يعكس المعادلة ويزعم أن قضية ما خاطئة طالما عجز خصمه عن إثباتها.

ومع أنه يحق لكل منا أن يطلب من خصمه دليلا لإثبات أو نفي القضية موضع الجدال، لكن جهل الطرف الآخر به لا يمكن أن يكون بذاته دليلا على أي شيء، فحتى لو انعدم الدليل عند الناس جميعا فقد يُكتشف لاحقا، ما يعني أن النفي والإثبات يبقى ضمن دائرة المحتمل.

ومن القواعد المعروفة لدى علماء المنطق أن عدم الوجدان لا يستلزم عدم الوجود، أي أن عدم علم أحد من الناس (أو الناس جميعا) بوجود شيء ما فهذا لا يعني أنه غير موجود، فقد تكون هناك أعداد كبيرة من الملائكة والجن والكائنات الأخرى التي لا يستشعرها وجدان البشر ولم يُحدثهم عنها الوحي، لكن جهلنا بها لا يعني أنها ليست موجودة في عالمها الفسيح الذي قد يكون أكبر بكثير من عالمنا وحدود معارفنا.

مثال: يقول باحث في العلوم السياسية «إن معظم المؤرخين الكبار في القرن العشرين لم يذكروا شيئا عن وجود مؤامرة يهودية تُنسب إليها الثورات في أوربا والحربان العالميتان، إذن فالحديث عن المؤامرة ليس سوى نظرية سخيفة». فالباحث هنا لم يناقش القضية ذاتها بل تذرّع بعدم وجود الدليل لدى كبار المؤرخين، مع أن انعدام الدليل لدى هؤلاء المؤرخين قد يكون بذاته مؤشرا على أن المؤامرة شملت مناهج التاريخ أيضا، فلم ينتبه له إلا مؤرخون صغار تعرضوا للملاحقة والإقصاء.

الاحتكام إلى الأكثرية

يلجأ المغالِط هنا إلى رأي الأكثرية بدلا من الحجة، وقد يكون رأي الأكثرية صحيحا بالفعل، كما يمكن أن يكون خاطئا، فالكثرة لا تدل على شيء. وقد نُقل عن ابن مسعود رضي الله عنه قوله «الجماعة ما وافق الحق؛ ولو كنت وحدك».

ويجدر بالذكر أن الاحتكام إلى الأكثرية ليس خطأ بذاته، فالحكم الديمقراطي قائم على اختيار الأغلبية في صناديق الاقتراع، والتجارب العلمية تأخذ صفة النظرية عندما تتحقق بالتكرار، كما يُحتكم في الشريعة إلى رأي جمهور الفقهاء عادةً، وعندما يتحقق الإجماع (أي موافقة جميع الفقهاء في عصر ما) على أحد الآراء يُصبح ملزما، لكن هذا الاحتكام الذي يصح عادة في مجالات السياسة والعلم والقانون والفقه لا يعني بالضرورة أن يؤدي إلى نتيجة عقلية صحيحة، بل هو مجرد اتفاق على تطبيق نتائجه عمليا.

أمثلة:

١ . يقول أحد المتحدثين التحفيزيين «إن معظم الذين يعتقدون بنظرية المؤامرة هم من المراهقين الذين يحبون قصص التشويق وأفلام الرعب، أما أغلبية العقلاء والمثقفين فلا يؤمنون بها، إذن فهي مجرد نظرية خرافية». وقد تكون مقدمة كلامه صحيحة غير أن هذا لا يعني إطلاقا أن النتيجة أيضا صحيحة.

٢ . يقول أحد المتحدثين السياسيين «إن عزل الرئيس المُنتخب بإجراء عسكري كان تصرفا شرعيا، لأن الملايين نزلوا إلى الشوارع للمطالبة بخلعه». والمغالطة هنا لا تكمن فقط في إغفال وجود ملايين أخرى انتخبت الرئيس المعزول وعارضت خلعه، بل في اعتبار وجود الملايين المؤيدين لطرف سياسي ما حجة لتجاوز القانون باستخدام القوة.

الاحتكام إلى القوة (التهديد)

يكتفي المغالِط في هذه الحالة باللجوء إلى منطق التهديد والتخويف، متجاوزا بذلك عبء البحث عن حجة، لذا تُسمى هذه المغالطة أيضا بمغالطة التلويح بالعصا.

مثال: يقول أحد مسؤولي الجيش بعد تنفيذ انقلاب عسكري «نحن من يملك السلطة الآن، والسلطة هي وحدها التي يحق لها استخدام السلاح، إذن يحق لنا قمع المحتجين»، وغالبا ما يتم إطلاق صفة «الإرهاب» على عمليات الاحتجاج في هذه الحالة للمزيد من تبرير أعمال القمع.

الاحتكام إلى النتيجة

عندما يتهرب المغالِط من مناقشة الحجة بالحديث عن نتائجها، محاولا إثباتها لأن نتيجتها جيدة أو تفنيدها لمجرد أن نتيجتها سيئة، فهو يرتكب مغالطة الاحتكام إلى النتيجة.

الاحتكام إلى النتائج أمر مقبول عندما يتعلق بالحياة العملية، فالعاقل يتعظ بغيره ويستفيد من التجارب لتجنب المصائر السيئة المحتملة، لكن النتيجة لا تكون حجة عندما يكون السؤال نظريا ويبحث في الحق والباطل.

أمثلة:

١ . يقول متحدث تحفيزي «إن الاعتقاد بأن هناك شخص اسمه المهدي سيأتي ليخلصنا هو دافع للعجز، إذن فعلينا إنكار وجوده وقدومه». فالمتحدث يلجأ هنا للنتيجة فقط مع أن مسألة وجود المهدي هي أمر غيبي يُستدل عليه بالخبر الصحيح الذي جاء به الوحي، ولا علاقة لصحة هذا الأمر بالأثر النفسي الذي يتركه فينا حتى ننكره أو ننفيه، وذلك على فرض أن النتيجة كانت صحيحة ومسلّما بها أصلا.

٢ . يحذّر أحد مؤيدي النظام المستبد جميع الثوار من أن إسقاط النظام سيؤدي إلى فراغ في السلطة، وستنتج عنه من ثمّ فوضى عارمة، وعليه فإن الثورة برأيه خيار خاطئ. وسواء كانت النتيجة مؤكدة أم لا لوجود احتمالات أخرى فهذا لا يؤثر على صحة القضية أو خطئها، فالنتيجة لا تتمتع بصفة الحجة الملزمة.

المنزلق الحدِر

يتخيل المغالِط في هذه الحالة سلسلة من النتائج التي يؤكد أنها ستحدث تبعا للمقدمة، ليصل في النهاية إلى نتيجة مفادها إثبات أو تفنيد القضية، فهو يحتكم إلى النتيجة ولكن عبر سلسلة من الأحداث التي يراد منها غالبا إثارة انفعال المتلقي بدلا من إقناعه بالحجة المنطقية.

مثال: يقول أحدهم في الرد على معارض يسعى لإسقاط النظام في بلده «إن إسقاط النظام سيؤدي إلى تخلخل محور الممانعة في المنطقة، وستسقط بذلك أنظمة أخرى ضمن المحور ذاته، ثم تستأثر قوى محور الاعتدال بالقرار لصالح التطبيع مع إسرائيل، فيكون المستفيد الوحيد هو الصهاينة».

الحلول الكاملة

في هذه المغالطة يصرّ المغالط على أن أي حل للمشكلة التي يتم بحثها يجب أن يكون كاملا ولا تشوبه شائبة، وإلا فهو حل مرفوض. وهذا غير منطقي لأن الحل الجزئي قد يخفف المشكلة، وقد يؤدي إلى انتهائها بعد زمن ما.

مثال: يقول كاتب «إن انتشار الحجاب بين النساء في المجتمع لم يؤد إلى القضاء على ظاهرة التحرش، فلماذا يحاول الدعاة إقناعنا بجدوى الحجاب؟». فالكاتب هنا يفترض أصلا أن الحكمة من فرض الحجاب هي القضاء على المشكلة كلها، وإلا فهو يرفضه بالجملة.

الأبيض أو الأسود

يعمد المغالِط هنا إلى وضع خيارين لا ثالث لهما أمام خصمه، ويكون قد انتقى الخيارين بعناية لإحراج الخصم متجاوزا الاحتمالات الأخرى. وهي مغالطة شائعة جدا في الخطاب الديماغوجي المتطرف الذي يتردد في الإعلام كل يوم، وتشترك فيه الأنظمة المستبدة ومعارضوها وأتباع التيارات كافة على درجات مختلفة.

أمثلة:

١. من أشهر الأمثلة على ذلك مقولة الرئيس الأميركي السابق جورج بوش الابن قبل غزو أفغانستان عام ٢٠٠١ «من لم يكن معنا فهو ضدنا».

٢. في الدول المستبدة، تُحاكِم وسائل الإعلام الرسمية معارضي الحكومة وفق قاعدة «من كان معارضا فهو إرهابي».

٣. تلجأ بعض قوى المعارضة الثورية للمنطق السابق أيضا في محاسبة الناس، فتقول «من أصر على دفع الضرائب وتسديد فواتير الكهرباء والعمل في المؤسسات الحكومية التابعة للنظام المستبد فهو مؤيد له».

وقد تأخذ هذه المغالطة شكل الإلزام وبدرجة أكثر تطرفا، حيث يضع المغالِط خصمه أمام خيارين ثم ينفي بنفسه أحدهما ويُلزم الخصم بالخيار الثاني، وذلك بالرغم من وجود احتمالات أخرى.

مثال: يقول مسؤول رسمي لخصمه المعارض في برنامج حواري «إن كل من يعارض الحكومة هو عميل للغرب، وبما أنك مناضل وطني يحمل تاريخا مشرفا، فلا يمكن أن تكون عضوا في المعارضة الخائنة».

التماس المديح

قد يتعمد المغالط كيل المديح لخصمه أو لمن يستمع إليه عبر وسائل الإعلام بهدف إحراجهم ودفعهم لاشعوريا للاقتناع بأطروحته، دون أن يقدم الحجة والدليل.

أمثلة:

١. يقول أحد السياسيين في حديث عام «الشعب العظيم يعرف تماما من هم الأعداء، وهو على يقين بأن هؤلاء الإرهابيين يريدون تدمير بلدنا الجميل، لذا سيقف معنا الشعب كله صفا واحدا في حربنا على الإرهاب».

٢. يعلق شخص ما على مقال لأحد الكتاب في مواقع التواصل الاجتماعي بقوله «الكاتب شخص مثقف ويحمل شهادات عليا، وأنا أربأ به عن مثل هذا الطرح».

العلة الزائفة

يحاول المغالِط تزييف الحجة عبر ربط القضية بعلة غير صحيحة ليصل إلى نتيجة خاطئة، ويأتي هذا الربط في الأشكال الأربعة الآتية:

١. **خلط السببية بالمصادفة:** قد يتصادف وجود حدث ما مع حدث آخر في الزمان والمكان دون أي علاقة سببية بينهما، لكن المغالِط يتعمد الربط بينهما للتضليل.

مثال: من الأمثلة التاريخية المشهورة لهذه المغالطة ما ردده بعض المستشرقين عن اتهام النبي محمد صلى الله عليه وسلم بأنه تلقى قصص الأمم السابقة عن أهل الكتاب ثم صاغ بها القرآن الكريم بنفسه، ويمكن صياغة هذه المغالطة كالآتي «محمد التقى بحيرا الراهب أثناء صباه في بصرى الشام، وبحيرا الراهب كان حافظا للروايات التوراتية، إذن فمحمد تلقى عنه تلك الروايات ولم يأخذها عن الوحي».

٢. **المغالطة البَعدية:** قد يأتي حدث ما بعد حدث آخر فيربط المغالِط بينهما مؤكدا أن الأول لا بد أن يكون سببا للتالي، وهذه مغالطة واضحة لأن التعاقب الزمني لأي حدثين لا يستلزم بالضرورة وجود سببية بينهما.

مثال: يقول باحث لاديني «إن الآثار تؤكد أن الأساطير التي وصلتنا من القرون السابقة أقدم من الكتب السماوية، إذن فالأديان السماوية المعروفة اليوم ليست سوى أشكال متطورة من الأساطير الوثنية نفسها ولم تكن وحيا من السماء». وهذا افتراض لا دليل عليه، فقد تكون هناك كتب أُنزلت على الأنبياء قبل اختراع تلك الأساطير غير أنها حُرفت وطُمست فوصلت إلينا على هيئة أساطير، بينما ظلت الكتب الأخيرة محفوظة من التحريف جزئيا أو كليا، وحتى في حال حدوث الأساطير أولاً فإن الباحث لم يقدم أي دليل على أن الأنبياء اقتبسوا عنها كتبهم.

٣. إغفال أسباب أخرى مشتركة: قد يكون الربط بين السبب والنتيجة صحيحا لكن المغالِط يتعمد إغفال أسباب أخرى.

مثال: يقول مسؤول حكومي «إن الاحتجاجات ضد النظام نتيجة لتحريض خارجي، إذن فالاحتجاجات مجرد مؤامرة وليست ثورة شعبية»، فالمتحدث قد يكون مصيبا في الحديث عن تحريض خارجي إلا أنه أغفل أسبابا أخرى أدت للاحتجاج مثل انتهاكات حقوق الإنسان.

٤ . **الاتجاه الخاطئ للسببية**: يتعمد المغالِط هنا عكس العلاقة السببية بجعل السبب نتيجة والنتيجة سبباً.

مثال: يقول باحث «إن التشدد الديني ينتشر في الشرائح الاجتماعية الأقل تعليما، إذن فالتشدد يؤدي إلى الجهل»، وهو لا يثبت هنا الانتقال من السبب إلى النتيجة، فقد يكون الجهل هو الذي أدى إلى التشدد وليس العكس.

مغالطة المقامر

تعود هذه المغالطة إلى ميل نفسي لاشعوري لدى الناس يدفعهم للاعتقاد بأن الأمور تجري في الكون بما يجعل الأمور الاحتمالية تميل إلى التعادل تلقائيا، فإذا رمى شخص ما عملة معدنية تسع مرات مثلا وسقطت في كل مرة على أحد الوجوه فسيميل لاشعوريا للاعتقاد بأن المرة العاشرة ستأتي بنتيجة مختلفة، وهذه مغالطة منطقية، فليس هناك في قوانين الاحتمالات ما يجعلنا نعتقد بأن سقوط العملة ٩٩ مرة مثلا على أحد الوجوه سيجعلها في المرة التالية تسقط على وجه آخر، ففي كل مرة نرميها يكون احتمال سقوطها على أحد الوجهين هو ٥٠ بالمئة، وليس واحدا إلى مئة.

مثال: يقول محلل سياسي «إن الحزب الفلاني قد فاز بالانتخابات خمس دورات متتالية، وهذا نجاح لم يحققه أي حزب من قبل في البلاد، وقد آن الأوان ليفشل في الانتخابات المقبلة».

الاحتكام إلى العادة

تستند هذه المغالطة أيضا إلى ميل نفسي لاشعوري يدفعنا للاعتقاد بأن الأمور تسير في الحياة على مجرى العادة، فنتوقع تكرارها دائما بالطريقة نفسها.

وقد يكون هذا الشعور مقبولا من الناحية العلمية في الظواهر الكونية الكبرى، فتكرار شروق الشمس من المشرق هو أمر اعتيادي مازال يتكرر منذ أقدم العصور، ومن الطبيعي أن نتوقع استمرار هذه العادة إلى ما شاء الله، لكن المنطق العقلي المجرد لا يجزم بأن يتكرر شروق الشمس في اليوم التالي بالطريقة المعتادة نفسها.

وتقع المغالطة عندما يتعمد المغالِط استخدام هذا الميل النفسي في أمور لا تسير وفقا لأي قانون فيزيائي.

مثال: يقول كاتب مؤيد للنظام المستبد إن «النظام اعتاد على اجتياز أزمات كثيرة هزت كيانه طوال ثلاثة عقود، لذا فإني أؤكد لكم أنه سيتجاوز بسهولة هذه المؤامرة التي تحاول إسقاطه عبر الاحتجاجات والأعمال الإرهابية».

التكلفة الغارقة

تستند هذه المغالطة إلى ميل نفسي لاشعوري لدى الإنسان لتعويض أي شيء يخسره بمتابعة التجريب والاستثمار فيه مع أنه قد يعلم مسبقا أنه لن يكسب.

مثال: كثيرا ما يتحدث المناضلون الثوريون عن ضرورة متابعة نضالهم حتى آخر قطرة دم بحجة أن وقف القتال يعني خيانة لدماء الشهداء، وهذا خطاب عاطفي لحشد الجماهير وليس عقلانيا، فثواب الشهادة وشرفها لا يُفقدان بفعل عكسي حتى لو انهزم من بقي من الأحياء، والاختيار بين مواصلة المعركة أو وقفها بحثا عن تسوية هو قرار يتعلق بحساب نهائي لجملة المكاسب والخسائر وعلى المدى البعيد.

التشبيه والتشييء الخاطئين

تعدّ هذه من المغالطات التقليدية التي يقع فيها كثير من الناس في حياتهم اليومية، فنحن نميل في العادة لتشبيه الكثير من الأمور بأمثلة أخرى نقتبسها من مشاهداتنا وتقاليدنا وتجاربنا السابقة، كما نقوم أحيانا بتجسيدها وتشييئها (تحويلها إلى أشياء مادية نتصورها في أذهاننا)، وقد يكون التشبيه والتشييء مفيدين للتبسيط والفهم والوعظ، حيث نجد للتمثيل الصوري أمثلة كثيرة في القرآن الكريم والأحاديث الشريفة والأعمال الأدبية العظيمة، لكن المغالطة تقع عندما يتحول التشبيه والتجسيد إلى مطابقة تامة، فيأتي القياس بنتائج خاطئة.

مثال:

١. كان الكثير من المحللين السياسيين يتحدثون في بداية الربيع العربي بالمنطق الآتي «الثورة التونسية نجحت في إسقاط النظام خلال ثلاثة أسابيع، والثورة المصرية نجحت في ذلك خلال مدة أقصر، وبما أن الثورات العربية كلها متشابهة فلا بد أن تنجح أي ثورة في دولة مجاورة خلال مدة مماثلة». لكن التشابه في بعض الظروف لا يعني التماثل في كل شيء، وقد كانت النتيجة مختلفة في ليبيا وسورية واليمن.

٢. يستخدم الثوار والطغاة في آن واحد خطابا ديماغوجيا يقوم على التشييء وإطلاق الشعارات الحماسية، مثل الحديث عن كرامة الأمة وعظمة الشعب ودكتاتورية البروليتاريا وصراع الطبقات، وقد يكون هذا التشييء سليما في بعض الاستخدامات لكن توظيفه لإيهام المتلقي بأن كلا من الأمة والشعب والطبقات هي كيانات مستقلة ولها صفات محددة هو مغالطة منطقية.

٣. يقول باحث في علوم الأحياء «إن الطبيعة تنتخب الأقوى وتحافظ على التوازن البيئي وتجدد مواردها»، وهذه مغالطة شائعة تفترض أن الطبيعة كائن عاقل يتخذ هذه القرارات بنفسه.

إثبات التالي

تتكون القضية الشرطية من قضيتين تكون إحداهما شرطا للأخرى، ويسمى القسم الأول من القضية مقدَّماً (وهو الشرط)، بينما يسمى الثاني تالياً (وهو ما يلزم عن الشرط). ويعمد المغالِط إلى عكس المعادلة فيبدأ بإثبات تحقق التالي ليستنتج منه صحة الشرط، وتشير بعض الدراسات إلى أن ثلثي الناس لا ينتبهون إلى هذه المغالطة ويقعون ضحية لمرتكبها بسبب غموضها.

مثال: يقول مسؤول في أحد الأنظمة المستبدة «إذا ارتكب الثوار أعمالا إرهابية فيحق للدولة أن تتصدى لهم بالقوة، وبما أن الدولة تصدت لهم بالقوة، فإن الثوار ارتكبوا أعمالا إرهابية».

ويتضح التضليل هنا عندما نلاحظ أن التالي هو قوله «يحق للدولة أن تتصدى لهم»، فهذه العبارة يجب أن تكون تالية على الشرط «ارتكاب الثوار أعمالا إرهابية» وليس العكس، ويُفترض بالقائل هنا أن يحاول إثبات أن الثوار ارتكبوا تلك الأعمال ليقنعنا بحق الدولة في التصدي لهم إلا أنه قفز إلى ما فعلته الدولة ليعتبره دليلا على ارتكاب الثوار للإرهاب.

إنكار المقدَّم

في هذه المغالطة ينكر المغالِط المقدم (الشرط) ليستنتج من ذلك نفي التالي، وهذا غير لازم، فالقضية الشرطية تؤدي إلى إثبات التالي بناء على إثبات المقدم ولكنها لا تقول إن عدم إثبات المقدم سيؤدي بالضرورة إلى نفي التالي.

أمثلة:

١. يقول كاتب ملحد «إذا تحقق القصاص العادل من الطاغية الذي قتل ملايين البشر قبل موته فهناك إذن عدالة إلهية، ولكن الطاغية مات على فِراشه بسلام، إذن فكيف تقولون إن هناك عدالة؟». فالشرط الذي وضعه الكاتب في البداية صحيح، ولكن عدم تحقق الشرط لا يعني أنه سيحصل على نتيجة معاكسة بالضرورة، فقد يموت الطاغية دون قصاص في الدنيا ثم يقتص منه الناس في محكمة الآخرة، ويتحقق بذلك العدل بالتمام دون نقصان.

٢. يقول مسؤول حكومي «لو أن العمال حصلوا على تصريح بالاعتصام فإن الوزارة كانت ستقبل بالاستماع لمطالبهم، ولكن العمال اعتصموا دون تصريح، لذا فلن تستمع الوزارة لهم». فالمسؤول هنا جعل من عدم التزام العمال بشروطه مبررا لخطأ الحكومة، وهذا ليس لازما فالمطلوب من الوزارة أن تستمع لمطالبهم سواء حصلوا على التصريح أم لا.

المراجع

عبد الرحمن حبنكة الميداني، ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، دار القلم، دمشق، ١٩٩٣.

عادل مصطفى، المغالطات المنطقية: طبيعتنا الثانية وخبزنا اليومي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٧.

م.نيل براون وستيوارت م.كيلي، طرح الأسئلة المناسبة: مرشد للتفكير الناقد، ترجمة نجيب الحصادي، ومحمد أحمد السيد، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ٢٠٠٩.

علي سامي نشار، مناهج البحث عند مفكري الإسلام واكتشاف المنهج العلمي في العالم الإسلامي، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٨٤.

محمود قاسم، المنطق الحديث ومناهج البحث، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٤٩.

عبد الرحمن بدوي، المنطق الصوري والرياضي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ١٩٩٧.

أبو الفتح عثمان بن جني، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٩.

Stephen Downes Guide to the Logical Fallacies Website
http://onegoodmove.org

The Skeptics' Guide to the Universe Website
https://www.theskepticsguide.org

Logical Fallacies Website
http://www.logicalfallacies.info

fallacies, Dr. Michael C. LaBossiere, A Philosopher›s Blog 42
http://aphilosopher.files.wordpress.com

